المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
دورية عدد: 49 س 3

الرباط في 18 ديسمبر 2006

من وزير العدل

إلى

السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف ب.....

الموضوع: حول تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والمؤسسات والمكاتب العمومية.

نظرا لما أصبحت تحتله قضية حماية المال العام من أهمية بالغة، وفي إطار السهر على تنفيذ الأحكام القضائية القاضية بإرجاع مبالغ مالية أو مصادرة عقارات لفائدة خزينة الدولة و المؤسسات والمصالح العمومية والمكاتب والمصالح ذات النفع العام والمجالس الجماعية، وبغية إسهام كل الأجهزة المعنية في تشخيص مكامن الخلل التي تحول دون ضمان استيفاء خزينة الدولة لحقوقها القضائية كاملة، والحرص على حسن سير إجراءات التنفيذ فيها تفاديا لإفلات المحكوم عليهم من تنفيذ الأحكام الصادرة في حقهم، أطلب منكم التقيد بتنفيذ التوصيات التي أسفر عنها الاجتماع المنعقد بمقر هذه الوزارة بتاريخ 2006/11/13 وذلك من خلال:

- العمل على موافاة هذه الوزارة بقوائم وصفية لحالة الملفات المحكومة باسترجاع الأموال أو بمصادرة الممتلكات لفائدة الدولة أو غيرها من المصالح أو المؤسسات العمومية المذكورة وإنجاز تقارير حول ما نفذ منها وما لا زال قيد التنفيذ.
- تشكيل لجنة جهوية على صعيد الدائرة القضائية لمحكمتكم تضم ممثلين عن وزارة الداخلية والدرك الملكي والأمن الوطني والوكالة القضائية للمملكة وإدارة الأملاك المخزنية وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، بالإضافة إلى المؤسسات البنكية والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، قصد السهر على تدارس إجراءات تنفيذ الأحكام والصعوبات التي تعتري الملفات العالقة.
- موافاة اللجنة المركزية لدى هذه الوزارة بأسماء وصفة أعضاء اللجنة الجهوية المشكلة من طرفكم وبالتقارير الدورية المعدة من طرفها وبالصعوبات التي تعترض نشاطها.
- الحرص على تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بالحجوزات التحفظية على المنقولات والعقارات سواء الموجودة في حيازة المشتبه فيه أو الموجودة بين يدي الغير وكل الإجراءات التحفظية الكفيلة بحفظ حق الدولة في التنفيذ بعد صدور الحكم.

ونظرا لما لهذه التدابير من أهمية بالغة، أهيب بكم السهر على تنفيذ ما ذكر بما يلزم من عناية وحزم مع إشعاري بما قد يعترضكم من صعوبات في الموضوع، **والسلام.**

وزير العدل
محمد بوزبع